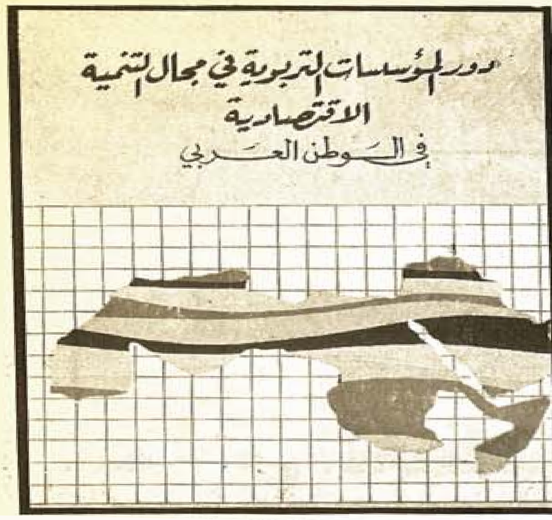
دور المؤسسات التربوية في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي

○ المؤلف : د . نوري جعفر
○ عرض : عبدالله فاضل الحيالي .



عبر الاستقراء التاريخي للفكر الاقتصادي ، نجد بان الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيك) ، وعلى راسهم الاقتصادي الشهير (ادم سمث) ، قد اهتموا ، بدور التعليم في رفع اجور الفرد ، وما يستتبع ذلك ، من زيادات في انتاجية عنصر العمل ، ومعدل النمو الاقتصادي .

الا ان تحليل دور التعليم في التنمية الاقتصادية ، يتصف بكونه وليد العقد الاخير من القرن العشرين ، حيث ازدادت اهمية النفقات على التعليم ، باعتباره يشكل احدى الدعامات الاساسية ، التي ينبغي ان تعتمدها البلدان النامية ، كما اعتمدتها البلدان المتطورة صناعيا ، لتلبية الاحتياجات ، كون التعليم يستجيب للاحتياجات والمهارات المختلفة ، وذلك لاعداد قوة العمل الدافعة لحركة التطور الصناعي بخاصة والاقتصادي بعامة .

وقد انصبت الكتابات الاولى عن التعليم والتنمية الاقتصادية ، على كون عامل التعليم ، اساسي في زيادة انتاجية العمل ، وبالتالي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية . وفي سلسلة من الدراسات الرائدة في هذا المضمار ، وجد البروفيسور (شولتز) بأن نفقات التعليم ، ليست نفقات استهلاكية ، بقدر ما هي نفقات استثمارية ، تتجسد في تزايد طاقة العمل وانتاجيته ، وهو ما يعني به ، الاستثمار في راس المال البشري ، وهو استثمار ذو عائد اقتصادي ، يتبلور في صورة الانتاجية العالية للعامل الواحد .

من السياق المتقدم ، تاتي اهمية كتاب الدكتور نوري جعفر (دور المؤسسات التربوية في مجال التنمية الاقتصادية في الوطن العربي) ، وطراوته ومن ثم جديته . اذ ان مقولة التعليم / التنمية ، تحرك شعورا اكثر حداثة ، بأهمية المؤسسات التربوية والتعليمية في مسيرة التنمية الاقتصادية .

والكتاب الذي نستعرضه شيق من زاويتين :ــ

كونه يجمع خبرات التنمية الحديثة في العديد من البلدان ويقارنها بالنماذج العربية . وبداهة جاءت تلك الخبرات من لدن اختصاصي تربوي ، له شواهد شاخصة في هذا الميدان . فضلا عن ذلك ، يقدم تحليلات انتقائية ومتنوعة لهاتيك الخبرات . حيث قدم المؤلف ، الخبرة التربوية في العصر الراشدي والاموي والعباسي ، بأعتبارها خبرة رائدة .. وبذلك فقد جاء الكتاب مشحونا بالشواهد والامثلة التاريخية ، وهو بذلك ، يردد في الاذهان ، اصداء الخبرات التربوية في تراث السلف ، وتحرك الفذلكة التأريخية ، التي ذيل بها الكتاب ، شعورا بأقتفاء الآثر . ويصح القول ، ان الكتاب قد وضع لبنة اساسية ، عما يمكن ان نسميه (بالتأريخ الاقتصادي للتعليم) ..

ويعالج المؤلف في صدر الكتاب ، دور المؤسسات التربوية في خطط التنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق تهيئة وتدريب العناصر البشرية الكفوءة ، من اجل رفع مستوى تقدم الاقطار العربية ، من الناحيتين المادية والثقافية .

ويرى المؤلف ، ان الاستثمار البشري ، اضافة الى كونه استثمارا للثروة البشرية في الاقطار العربية ، هو ايضا ، وسيلة فاعلة لاستثمار الثروة الطبيعية على احسن وجه وبأحدث الاساليب العلمية ، النظرية والتكنولوجية . فضلا عن دور العنصر البشري المتعلم ومساهمته في اغناء الفكر التربوي ، وتغيير مسارات هيكل المؤسسات التربوية ،عن طريق تغيير مناهج الدراسة واساليب التدريس ، ومن حيث العلاقة بين اعضاء الهيئات التدريسية وبين الطلاب ، ويصب كل ذلك ، بداهة ، في مجرى التنمية الاقتصادية .

وقد اعطى الكاتب ، تغطية ممتازة عن دور العلم النظري والتكنولوجي ، وتاثيرهما على عجلة التطور الاقتصادي ، معتمدا بذلك ، على القرائن التاريخية ، التي تفيدنا بأن (تحقيق اي تقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي ، وفي اي مجتمع ، لايتم بمعزل عن الاستعانة بالعلم النظري والتطبيقي ..) . وفي سياق تحليله لهذا الجانب ، يستطرد الكاتب قائلا (ان العلم بشطريه ، كان ومايزال وسيبقى ، وثيق الصلة بالتقدم الاجتماعي . كما ان موقع الدول الحديثة ، من حيث تقدمها الحضاري والمادي والثقافي ، ومنزلتها السياسيةوالعسكرية في الاسرة الدولية، تستند جميعها ، على مدى استخدامها العلم والتكنولوجيا ، في جوانب حياتها المتعددة)

ومن هذا المنطق ، بات الفرق الرئيسي ، بين البلدان المتطورة صناعيا والبلدان النامية ، يكمن في مدى استخدام كل منها للعلم والتكنولوجيا ، ويصدق الكلام ذاته على الموازنة بين البلدان المتطورة ذاتها ، في مدى تقدمها ، وعلى البلدان النامية ، في درجة تخلفها . فالبلدان الاكثر تطورا ، هي الاكثر اعتمادا على العلم والتكنولوجيا ، والبلدان الاكثر تخلفا ، هي الابعد عن العلم والتكنولوجيا .

ويحذر المؤلف ، في غير موضع ، من دراسته ، الى اهمية الاستخدام الواعي للعلم والتكنولوجيا ، ويؤكد على مسالة استيراد التكنولوجيا ، سيما وان الاقطار العربية ، كغيرها من البلدان النامية ، تكاد تعتمد بشكل كامل على التكنولوجيا المستوردة ، اذ يرسم المؤلف ، اهم المعوقات الرئيسة ، التي تقف بوجه الاقطار العربية ، في ظل الظروف الراهنة ، ازاء استيراد التكنولوجيا ، ومن هذه العقبات ، ارتفاع الاسعار بشكل جنوني ، والمواصفات غير الملائمة .

ويشير المؤلف الى ان (عملية نقل وتطويع التكنولوجيا المستوردة ، بوضعها الراهن ، تستلزم مراعاة الشروط العلمية والاجتماعية الملائمة، عند اختيارها ، وفق خصوصية الاقطار العربية ، في اطار المرحلة التاريخية الراهنة ، التي يمر بها مجتمعنا العربي ، وذلك تمهيدا لانتاجها مستقبلا ..) . ولغرض تحقيق مانصبو اليه من استيراداتنا المتنامية للتكنولوجيا ينبغي (ان تقوم مؤسسات البحث العلمي في الاقطار العربية ، بالتعاون مع المؤسسات التربوية الاخرى ، وبخاصة الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة ، واجراء دراسات شاملة ومعمقة ، تساهم في تطوير المعرفة النظرية والتطبيقية ، مستفيدة من خبرة البلدان المتطورة صناعيا في مضمار التكنولوجيا) .

وقد بدات مؤسسات التعليم العالي ، في الاقطار العربية ، بالاقتراب التدريجي ، من تحقيق تقدم ملموس ، ومقاربة تجسيد خطط التعليم بخطط التنمية الاقتصادية ، بعد ان كانت تلك المؤسسات منعزلة عن المجتمع عموما ، والاقتراب المشار اليه ، يحمل دون شك ، طابعا تقدميا ، يتصل بأستخدام العلم لاغراض التنمية الاقتصادية .

واخيرا ، يعد الكتاب موضع العرض والتحليل ، مساهمة طيبة ، ويقدم مادة بكرا في هذا المجال الحيوي ، وسوف يرضي الجزء الاكثر من هذا الكتاب ، القراء في مختلف الاختصاصات التربوية والاقتصادية والتاريخية ، الذين يهتمون بدور التعليم في التنمية .

